

بسم الله الرحمن الرحيم

إعداد فكرة موجزة عن سوق المملكة للإنشاءات ومن خلال تجاربنا المحدودة في هذا القطاع فسوف نستعرض بعض المؤشرات الهامة والتي قد تساعد على إيضاح الصورة عن هذا القطاع الهام.

يتأثر قطاع البناء والتشييد بسياسة الدولة للإنفاق العام من خلال المخططات للإنفاق على المشاريع الإنشائية في ميزانية الدولة والتي كان لها أكبر الأثر في رواج قطاع البناء والتشييد للأعوام السابقة ومن خلال ما تقدمه صناديق التمويل الحكومية من قروض للقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية. إن الحكومة انتهجت سياسة الترشيح خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 93،94،95 ولا زالت تنتهج ذلك.

بينما نلاحظ حجم الإقراض من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهذا يدل على أن قطاع البناء والتشييد بدأ في الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص في توفير مشروعات. وقد أشارت خطة التنمية السادسة (وزارة التخطيط 1995-2000) إلى أن النمو السنوي لقطاع البناء والتشييد ستكون تقريباً 4%.

وإذا نظرنا مثلاً إلى الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمنت السعودي عام 1995م 14.3 طن / سنوياً فيما قدر الطلب السنوي 17 مليون طن / سنوياً. وسيرتفع الإنتاج إلى 20.5 مليون طن / سنوياً عام 1997/1998. وكما هو معروف ارتباط صناعة الأسمنت ارتباطاً وثيقاً بصناعة البناء والتشييد (الإنشاءات) ذلك ان الأسمنت هو المادة الأساسية للبناء وأن نمو قطاع الأسمنت يعكس النمو في قطاع البناء والتشييد.

من جهة اخرى فان ما أشارت اليه بعض الدراسات بأن معدل النمو السكاني 4.2% سنوياً.

وأن عدد السكان سوف يتضاعف ثلاثة مرات خلال 25 سنة القادمة أي سيكون عدد السكان حوالي 38 مليون نسمة في عام 2020م .
وسوف يؤدي ذلك الى احتياج المملكة الى حوالي :

- 22500 مدرسة ابتدائية.
- 6000 مؤسسات تعليمية للمتوسط والثانوي والعالى والفنى.

• 5400 وحدة رعاية صحية أولية.

• 4.5 مليون وحدة سكنية.

أى بمعدل سنوى :

• 900 مدرسة ابتدائية .

• 240 مؤسسة تعليمية للمتوسط والثانوي والعالي والفنى.

• 216 وحدة رعاية صحية.

• 180 ألف وحدة سكنية.

هذا بالإضافة الى المشاريع السياحية والمشاريع التابعة للقطاع العام (وزارة

الدفاع والداخلية الخ).

ومن المؤشرات الايجابية والتي أتضحت خلال هذا العام هو الارتفاع في اسعار النفط والتي لم تكن متوقعة عند إعداد ميزانيات دول مجلس التعاون وسوف يؤدي ذلك بإذن الله الى زيادة في الصرف على المشاريع وتسديد الديون المتبقية.

